

قضية قادة الولاية الرابعة

د. صالح بلحاج

كلية العلوم السياسية بجامعة الجزائر

من الأحداث المؤلمة التي وقعت أيام الثورة سلسلة من الوقائع كونت في جملتها ما عُرف في أدبيات حرب التحرير الوطني بقضية قادة الولاية الرابعة¹، ويقال لها أيضا قضية سي صالح، من اللقب الحربي لقائد هذه الولاية في ذلك الوقت، واسمه محمد زعموم، من عائلة زعموم المعروفة التي أمدت الثورة منذ ما قبل انطلاقها بالعديد من أبنائها. كانت هذه القضية بنت الظروف التي أنجبتها، فهي إذاً شاهد على تلك الظروف؛ وهي من ناحية أخرى قد جاءت حاملة لدلالات سياسية عن الوضع العام للثورة بالداخل في فترة وقوعها، وعن نظرة الرئيس الفرنسي وقتئذ لمسألة التفاوض من أجل الاستقلال، وفي هذا تكمن أهميتها. تبتدئ هذه المقالة بسرد الأحداث التي تخللتها وتأتي بعد ذلك على تحليل مسبباتها وذكر نتائجها.

في النصف الأول من عام 1960 كانت الولاية الرابعة مسرحاً لأحداث أدت بقادتها إلى مقابلة الجنرال ديغول في مكتبه بقصر الإليزي والاتفاق معه بصورة منفردة على وقف القتال في إطار "سلم الشجعان" وتقرير المصير.

طيلة الفترة الممتدة من ماي إلى ديسمبر 1959، لم يكن للولاية الرابعة قائد سياسي. عسكري كما كانت القاعدة في كل الولايات. بعد استشهاد العقيد سي محمد، واسمه الحقيقي أحمد

بوقرة، في شهر ماي من تلك السنة تولى قيادتها الرائدان محمد زعموم المدعو سي صالح وجياللي بونعامه المدعو سي محمد ؛ كان الأول نائبا سياسيا والثاني نائبا عسكريا للعقيد سي محمد. واستمرت أمور القيادة هكذا إلى غاية جانفي 1960، حيث قام الرائدان سي صالح وسي محمد بعقد اجتماع² لمجلس الولاية، وسّعت المشاركة فيه إلى النقباء من قادة المناطق، وشكل مجلس الولاية من جديد بترقية نقيبين إلى رتبة رائد، هما النقيب لخضر، قائد المنطقة الرابعة (الظهرة) والنقيب حليم، قائد المنطقة الأولى (باليسترو/تابلاط). وبذلك أصبح المجلس كاملا بأعضائه الأربعة : سي صالح، قائد سياسي. عسكري، مع بقائه في رتبة رائد، وسي محمد نائب عسكري، وحليم نائب سياسي، ولخضر مسؤول الاتصال والأخبار.

بعد توزيع الوظائف، تفرق الرواد فذهب كل إلى منطقته³ وبقي لخضر مع سي صالح بمقر قيادة الولاية الذي كان حينئذ بمنطقة التيتري (المنطقة الثانية). كان قائد تلك المنطقة يدعى النقيب عبد اللطيف، ونائبه العسكري الملازم الأول لخضر بورقعة. وبهذا نكون قد تعرفنا على أشخاص الدراما التي سميت قضية سي صالح. في الطرف الجزائري : أعضاء مجلس الولاية الأربعة، سي صالح وسي محمد ولخضر وحليم، بالإضافة إلى النقيب عبد اللطيف ونائبه العسكري سي لخضر بورقعة. جرت فصولها من

حيث الأساس في المنطقة الثانية، منطقة عبد اللطيف (التيتري والأطلس البليدي) التي كانت في الوقت نفسه مقرا لقيادة الولاية، وتمت كل الاتصالات المباشرة بين قادة الولاية الرابعة والفرنسيين في مدينة المدية الواقعة في منطقة عبد اللطيف هذه. لعب الفاعلون الخمسة المذكورون أدوارا مختلفة ومتفاوتة في القضية. قام لخضر وحليم وعبد اللطيف بأدوار "متقدمة" فيها ثم انضم إليهم سي صالح وسي محمد. كان مهندس العملية و"منظرها" من غير جدال الرائد لخضر، بينما قام الملازم الأول لخضر بورقعة⁴ بدور المعارض لها والساعي إلى إحباطها، فكيف تم ذلك ؟

في مخيلة لخضر نبتت فكرة الاتصال المنفرد والاتفاق على وقف القتال. الحجج التي أوردها : الداخل أصبح ضعيفا والخارج تخلق عنه ولم يعد يوفر له الإمكانيات اللازمة لمواصلة القتال. مقاتلو الداخل عانوا أكثر من اللازم، والتمسك بالهدف الأول، وهو انتزاع الاستقلال، يقتضي تضحيات جساما لم يعودوا قادرين عليها. بعبارة واحدة، وفي تصور لخضر دائما، صار الوضع في الداخل سيئا جدا ولا شيء يدل على أنه سوف يتحسن نظرا لتمادى القيادة الخارجية في موقفها والصعوبات التي تواجه حرب التحرير، وأهمها إغلاق الحدود والحواجز المكهربة. انطلاقا من هذا، وبما أن ديغول كان منذ خريف 1959 قد وعد بتقرير المصير وسلم

الشجعان، فإن هذه الصيغة، في تقدير الرائد، مناسبة لإنهاء الحرب عن طريق وقف القتال، وانتظار تقرير المصير الذي سيؤدي إلى الاستقلال لأن الأغلبية من الجزائريين سوف تصوت لصالحه.

تعود بدايات القصة إلى جانفي 1960. بعد اجتماع مجلس الولاية المذكور بأيام، تمكن لخضر المقتنع "بنظريته"⁵ من إقناع الرائد حليم، ثم باح الاثنان بسرهما إلى النقيب عبد اللطيف، وكلفاه بمهام في هذا الصدد من جملتها العمل على كسب قادة مناطق أخرى لتأييد المشروع. قبل عبد اللطيف المهمة آمراً بدوره نائبه العسكري⁶، الملازم الأول لخضر بورقعة، أن يتصل بأعضاء آخرين في مجالس المناطق للولاية. رفض لخضر بورقعة السير في العملية، لكنه أراد أن يعرف مصادرها وتشعباتها، فتظاهر بالموافقة وأخفى معارضته أمام قائده. في هذه الأثناء، كان عبد اللطيف، بالاتفاق مع لخضر، قد كلف قاضيا جزائريا في المدينة، واسمه مزيغي قدور، بإبلاغ السلطات العسكرية الفرنسية أن قادة من الولاية الرابعة يريدون الاتصال بالفرنسيين. قام القاضي بالمهمة، وبلغ الخبر إلى ديغول، فوافق على "متابعة القضية"، وأسندت مهمة المتابعة هذه إلى بيرنار تريكو Bernard Tricot، مستشار بالإنليزي، ممثلا لديغول، والعقيد ماطون Colonel Mathon، من الديوان العسكري لميشال دوبري رئيس الحكومة الفرنسية وقتئذ.

وهكذا تشكل الثنائي، تريكو . ماطون، الذي شارك في كافة مجريات القضية وصار أحسن العارفين بها في الجانب الفرنسي.

جرى اللقاء الأول⁷ في عمالة المدية يوم 28 مارس 1960 مساء بين لخضر وحليم وعبد اللطيف من جهة، وتريكو مع ماطون، من جهة أخرى، وكان الحديث عن الهدف من الاتصال، وهو التباحث من أجل التوصل إلى اتفاق حول وقف القتال في إطار "سلم الشجعان" الذي كان ديغول دعا إليه لأول مرة يوم 23 أكتوبر 1958 ولم يزل متمسكا به إلى هذا الربيع من سنة 1960. وكان لقاء ثان بين الأشخاص أنفسهم يوم 31 مارس، حددت فيه شروط وقف القتال في إطار سلم الشجعان : إيداع الأسلحة في أماكن متفق عليها سلفا ؛ قيام الجنود بالاختيار بين العودة إلى ذويهم أو الانضمام إلى الجيش الفرنسي... الخ، بانتظار استفتاء تقرير المصير.

تفيد بعض الروايات أن لخضر وحليم وعبد اللطيف تصرفوا في فترة أولى دون علم سي صالح، قائد الولاية. ويبدو شبه مؤكد أن سي صالح كان مترددا إزاء المسعى الذي انطلق فيه الثلاثة بحماس واضح، لكن زملاءه قرروا إيقافه إذا تمادى في رفضه. أما سي محمد، فهناك إجماع على أنه كان الأقل حماسا وأنه "وجد نفسه معزولا... وأرغم على اتباعهم نحو ديغول"⁸، واعترف عبد اللطيف أثناء محاكمته بعد فشل المشروع أن "بونعامه - يعني سي محمد -

كان أقل المتحمسين للقاء الإليزي⁹. وقد أخبر زملاؤه محدثيهم من الفرنسيين بذلك، و "توسم" هؤلاء تردده وفتوره في هيئته وتصرفاته أثناء لقاءاتهم، فرسموا له صورة على النحو التالي: "محمد كانت قيادة الجيش بالعاصمة دائماً تعتبره "متصلباً"، "سيئاً" ولا يمكن أن يُنظر منه أي شيء"¹⁰. "كان سي محمد القائد الأكثر صلابة في المنطقة... وكان شال يعتبره الأول من الناحية العسكرية"¹¹. "محمد متشدد، متزمت، لكنه واقعي"¹². كائنا ما كان الأمر، فقد أدت تلك اللقاءات إلى الاتفاق على وقف القتال، وقبول قادة الرابعة الذهاب إلى باريس لمقابلة شخصية سياسية "رفيعة المستوى"، تلتزم باسم فرنسا حول الاتفاق المتوصل إليه، من دون إشعارهم أن تلك الشخصية ستكون ديغول بنفسه.

يوم 9 جوان زوالا، "استقبل" ضابط المخابرات، العقيد جاكمان colonel Jacquin، سي صالح وسي محمد ولخضر بضواحي المدينة واصطحبهم إلى المدينة حيث كان في انتظاره تريكو وماطون. نقلوا مع هذين الأخيرين بثلاث مروحيات إلى مطار الدار البيضاء العسكري، ومنه على متن طائرة عسكرية إلى فرنسا. يوم 10 جوان 1960، على الساعة العاشرة ليلاً، دخل الثلاثة¹³ ومعهم تريكو وماطون مكتب ديغول. تناول الرئيس الفرنسي الكلمة، ملخصاً¹⁴ مضمون الاتفاق الذي توصلوا إليه في المدينة، فوعد الجنود، بعد وضع الأسلحة في أماكن متفق عليها، بالاعتراف لهم

بصفة المقاتلين، ولهم بعد ذلك أن يختاروا بين الالتحاق بقراهم أو الانضمام إلى الجيش الفرنسي، في انتظار تقرير المصير؛ وأكد سي صالح رغبته في العمل على جر الولايات الأخرى إلى مشروعه، ومن أجل ذلك قال إنه بحاجة إلى وقف قتال جزئي ليتمكنوا من التنقل إلى المناطق الأخرى، وطلب أيضا أن يسهل له السفر إلى تونس للاتصال بالحكومة المؤقتة. رفض ديغول الطلب الأخير وقبل الأول، ثم تحدث عن الحكومة المؤقتة فقال إنه سيجدد الدعوة بعد أيام "إلى المنظمة الخارجية" كما كان يسميها وقتئذ من أجل وقف القتال. وافق الجزائريون على ذلك، وأوضح سي صالح أن التعامل معهم سينتهي إذا وافقت الحكومة المؤقتة على العرض، وإلا فإنهم سوف يواصلون الاتصال والعمل في إطار ما تم الاتفاق بشأنه.

رجع الجزائريون إلى المدية يوم 11 جوان، وحدد موعد آخر ليوم 18 التالي. أسبوع إذا لضبط الترتيبات اللازمة لوقف القتال الجزئي، كي يتمكن سي صالح ورفاقه من الاتصال بالولايات الأخرى. يوم 18 جوان، كان ممثلو الجانبين في الموعد لعقد اجتماع آخر كشفت الأحداث اللاحقة أنه آخر لقاء بينهم. حضر اللقاء لخضر وسي صالح، وقال الأخير إنه بحاجة أن يُنقل إلى تيزي وزو ليذهب منها إلى قيادة الولاية الثالثة. يوم 21 جوان، نقل هو وحليم بمروحية فرنسية إلى تيزي وزو، ومنها انطلقا باتجاه غابة أكفادو، حيث

كان مقر قائد الولاية محند ولحاج. في هذه الأثناء، وبينما كان سي صالح في القبائل مع محند ولحاج، وقع في قيادة الولاية الرابعة الانقلاب الذي غير الوضع رأساً على عقب.

كان مصدر الانقلاب سي محمد الذي غير موقفه فجأة، في ظروف ولأسباب اختلفت الروايات بشأنها¹⁵. ومهما كانت الحشريات الحقيقية التي تصرف فيها سي محمد، فالثابت أنه، بعد أن تمكن من الانفصال عن زملائه بفضل حيلة¹⁶ نفذها الرائد لخضر بورقعة، قرر استئناف القتال والتضامن مع الحكومة المؤقتة، وأمر بإيقاف لخضر وعبد اللطيف. فحوكم الأول بوصفه مدبر العملية وأُعدم بسرعة، يوم 22 جويلية 1960، وبقي الثاني تحت الرقابة. أعلن سي محمد يوم 14 جويلية أنه قام بحل مجلس الولاية السابق وعوضه بـ *لجنة عسكرية للتنسيق والتنفيذ* برئاسته هو وعضوية قادة المناطق بمن فيهم النقيب عبد اللطيف الذي امتنع سي محمد عن الأمر بإعدامه مع لخضر، لكن زملاء عبد اللطيف في اللجنة الجديدة حاكموه بتهمة "الخيانة العظمى"، وأعدم بدوره يوم 11 أوت 1960.

في هذه الأثناء، كان سي صالح مع محند ولحاج كما تقدم ذكره. من باب الحذر في ما يبدو، لم يظهر قائد الولاية الثالثة عداء صريحا وموقفا حازما من مشروع سي صالح، لكنه أعرب له في الوقت نفسه عن "عدم حماسه للخطة" مضيفا أنه على علم بأن

الأمر في الولاية الرابعة ليست على ما يرام. وفي ما بعد وجه محند ولحاج إلى سي محمد رسالة برر فيها موقفه على النحو التالي : "إن ولايتنا التي استقبلتهما كأخوة كانت موضوعا لمطامعهما الإجرامية... بعد أن أطلعاني على اتصالاتهما مع العدو، تمكنت من السيطرة على حنقي واستنكاري. ولأنني كنت أجهل ما كان لهذين المسؤولين من مصداقية وإلى أي مدى كان لهم أتباع في الطريق الذي انطلقا فيه، ارتأيت أنه من الأفضل عدم التسرع بأي شيء، تفاديا للقطيعة مع ولايتكم"¹⁷.

ما إن سمع سي صالح خبر انقلاب سي محمد حتى استبد به الغضب فقرر فورا الرحيل مع حليم من القبائل لاسترداد زمام الأمور في ولايته. لكنهما بمجرد دخولهما المنطقة المحاذية للولاية الثالثة في أوائل سبتمبر، قُبض عليهما بناحية باليسترو (الأخضرية) ورافقتهما وحدة من قوات سي محمد إلى قيادة الولاية الرابعة، فوصلا إليها تحت الحراسة لكن محتفظين بسلاحهما وبحرية التحرك أيضا. شكلت فورا محكمة قضت بإعدام حليم، ونفذ الحكم عليه في نهاية سبتمبر، بينما استفاد سي صالح من الظروف المخففة، فلم يصدر ضده حكم وتم الاكتفاء بتهنيته من على قيادة الولاية مع احتفاظه برتبة رائد وبسلاحه كذلك. ظل سي صالح على هذه الحال، لكن تحت الرقابة، في الولاية الرابعة إلى غاية جويلية

1961، شهر انطلاقه باتجاه الولاية الثالثة في طريقه إلى تونس، حيث كانت الحكومة المؤقتة طلبت حضوره. كلف محند ولحاج بإيصاله إلى تونس، لكنه أطلق سبيله وأقنعه بالامتنال لقرار الحكومة والمثل أمامها وقبول حكمها. يوم 20 جويلية 1961، سقط سي صالح على طريقه باتجاه تونس في كمين تبعه اشتباك عنيف مع الجيش الفرنسي بالقرب من مايو (مشد الله) في نواحي البويرة، مع بعض أفراد الوحدة المرافقة له وعدد من إدارات الولاية. في أواخر سبتمبر 1960، أصدر سي محمد مذكرة داخلية أعلن فيها إلغاء اللجنة العسكرية للتنسيق والتنفيذ وإدماج الرائد بن الشريف¹⁸ في قيادة جديدة للولاية ضم مجلسها سي محمد، قائدا سياسيا. عسكريا، وثلاثة أعضاء هم أحمد بن الشريف، ويوسف الخطيب، المدعو سي حسان، القائد السابق للمنطقة الثالثة (الونشريس)، ويوسف بن خروف، المدعو سي يوسف، القائد السابق للمنطقة الرابعة (الظهرة). في الفترة اللاحقة، واصل سي محمد تسيير الولاية الرابعة بحزم وفاعلية طيلة أكثر من سنة لم يأت أثناءها أي قرار من الخارج بمنحه رتبة عقيد وتثبيتته في منصبه، إلى غاية استشهاده في شهر أوت 1961. بعد سبعة عشر يوما من مقتل سي صالح، جاء مخبر ليليلج الجيش الفرنسي أن سي محمد موجود بمنزل في قلب مدينة البليدة. بدلا من إسناد المهمة إلى القوات المتواجدة في المنطقة، استقدم قائد الجيش الفرنسي من

جزيرة كورسيكا كوماندوس خاصا من وحدات التدخل التابعة للمخابرات الفرنسية، تحت قيادة النقيب بريفو، Prévot ؛ كانت المعركة شديدة، أصيب فيها قائد الكوماندوس الفرنسي بجروح بليغة أمام المخبأ، واستشهد سي محمد في ليلة 8-9 أوت 1961.

الأسباب

كانت قضية سي صالح وليدة مجموعة من الأسباب المتنوعة والمتداخلة، أثر بعضها في بعض وتضافرت، فأنتجت وضعاً سمح بميلاد المشروع في أذهان بعض المسؤولين بالولاية الرابعة.

• لاشك في أن مصالح الحرب النفسية أو "العمل البسيكولوجي" كما كانت تسمى ساهمت في توليد الأفكار التي دفعت لخضر وحليم إلى هندسة المشروع وحمل الآخرين على قبوله. فالمقولات الأساسية لضباط الحرب النفسية كانت موجودة في الحجج التي قدمها لخضر لإقناع زملائه بالمشروع وفي الأحاديث التي جرت خلال الاجتماعات بين الجانبين. فقد كان لدى قادة الولاية الرابعة اقتناع واعتراف، بما في ذلك أمام الفرنسيين، أن قيادة الخارج لا تفكر فيهم لأنها تعيش ظروفًا أحسن من ظروفهم، وأنها ليست على عجلة من أمرها لإحلال السلم، وأن الأوضاع الصعبة في الداخل سوف تزداد سوءًا بسبب غلق الحدود وتقوية الحصار المضروب على الجبال في الداخل. هذه المواضيع التي تلخص

"المبررات النظرية" لمشروع لخضر ورفاقه، كانت مصالح "العمل البسيكولوجي" توزعها بدون انقطاع عبر وسائل الدعاية المتنوعة التي سخرت لخدمة واحد من الأهداف المركزية لحربها النفسية، ألا وهو استغلال الانقسام بين الداخل والخارج وتعميقه إلى حد القطيعة بينهما. إلى جانب هذا، كان ديغول منذ أكتوبر 1958 يتحدث عن "سلم الشجعان" و "يشيد بشجاعة المقاتلين" مركزا على "النهاية المشرفة للمعارك" وعلى "كرامة الجنود" التي يجب أن تحترم إن هم قبلوا وقف القتال.

• وحقت الدعاية الفرنسية بعض النتائج لأنها كانت مستندة جزئيا إلى الواقع الذي كانت تعيشه ولايات الداخل. فالعزلة الخائفة وتدهور الوضع العسكري والتناقص المخيف في الأسلحة والرجال، ولدت في نفوس مقاتلي الداخل شعورا بالمرارة والخيبة، تحول مع الوقت إلى اقتناع مؤداه أن الخارج مقصر ولا يملك الإرادة اللازمة لبذل المستطاع من أجل إسعافهم. وفي هذا المجال، كانت الولايتان الثالثة والرابعة أكثر الولايات تضررا من العزلة وانقطاع التموين بالأسلحة والذخيرة من الخارج لأنهما كانتا أبعد الولايات من الحدود، لكن المشاكل الناجمة عن ذلك شملت كل الولايات وتسببت في استياء جميع القادة بالداخل. فهذا قائد الولاية الثانية علي كافي يتحدث عن الموضوع بهذه العبارات :

القطيعة شبه تامة بين الداخل والخارج، لا جواب على برقيات النجدة من جميع قيادات الولايات، الجنود "مجمدون" على الحدود، الأسلحة المتطورة المشتراة والمهداة ... من الخارج مكدسة، أموال الثورة تستعملها البنوك الأجنبية، في حين أن جيش التحرير الوطني يعاني من قلة الأسلحة والذخيرة والتموين والجنود والإطارات والأموال، والشعب يتآكله الحرمان... وكان المعنيون في لجنة التنسيق والتنفيذ¹⁹ آنذاك يردون على برقيات قيادة الداخل : "سلاحكم في أيدي عدوكم"²⁰.

ومن العوامل التي ساعدت على نمو هذا التوجه في قيادة الولاية الرابعة انعدام الرؤية الشاملة، والعجز عن تحليل ميزان القوى من جوانب عدة، يكون فيها الوضع العسكري بالداخل عنصرا واحدا في المعادلة ككل. في هذا المعنى، لا شك أن هؤلاء القادة أخطأوا عندما اختزلوا المعادلة كلها إلى هذا العنصر وحده. في الواقع، كان تراجع العمل العسكري في الداخل قد عوضته انتصارات العمل الدبلوماسي وتنامي قوات جيش الحدود. وحتى في الداخل لم يكن الجيش الفرنسي قد حسم الموقف بشكل نهائي ولصالحه في كافة الولايات. فقادة الولاية الرابعة فاتهم النظر إلى هذه الجوانب من الصورة وانكبوا على التأمل في مشاكلهم وحدهم، فانقادوا إلى النهوض بمشروعهم الاستسلامي.

يبقى في تقديرنا أن أهم الأسباب الواقفة وراء هذه القضية هو انعدام قيادة وطنية في الداخل. فلو كان مثل هذه القيادة في الداخل لما ظهر مشروع كهذا، ولو ظهر لكان بعد ظهوره من الممكن إفشاله في طوره الأول، لأن التنسيق الوطني الذي تقوم به القيادة كان من شأنه أن يخفف العزلة التي يتعرض لها القادة في هذه أو تلك من الولايات، وعند قيام مبادرات مثل التي قام بها لخضر ورفاقه، يكون من الممكن اكتشافها، ومن السهل على العناصر المناوئة لها أن تتصل بالقيادة للقضاء عليها في المهد.

الانعكاسات والآثار

من حيث النتائج، خلفت قضية سي صالح أثارا في العلاقة بين ديغول والجيش الفرنسي بالجزائر خاصة، وفي تصور الرئيس الفرنسي لحل القضية بصورة شاملة، وكذلك في موقف الحكومة المؤقتة من نداءاته اللاحقة إلى التفاوض.

في ما يخص العلاقة بين ديغول وجيشه، كان من انعكاسات القضية أن صارت هوة الخلاف بينهما سحيقة نتيجة خلاف في التصور وفي الأهمية المسندة إليها من كلا الطرفين. فالعسكريون علقوا أهمية بالغة عليها واعتبروها بمثابة الضربة القاضية لجيش التحرير وللحكومة المؤقتة، واستسلاما من الجنود بمعنى الكلمة، مادام المشروع قد قضى بوضع الأسلحة والتحاقهم بمنازلهم أو بالجيش الفرنسي. وباستسلام الداخل، ينتهي في

تقديرهم كل شيء، وتُقصى الحكومة المؤقتة وتحيد، ويعود الهدوء في الداخل، وينطلق الجيش الفرنسي في تحقيق سياسة الاندماج. وعند ديغول، كان الأمر مختلفا. فهو قبل السير في القضية لأنها تتدرج ضمن تصوره آنذاك، وكان من شأن نجاحها أن يعود عليه بنفع سياسي هام، لكنه لم يبالغ في أهميتها، فلم يمنحها أكثر مما تستحق، بدون شك لأنه كان يملك من سعة الأفق وبعد النظر السياسي ما جعله يحجم عن انتظار حل شامل ونهائي للمشكلة الجزائرية من هذه المبادرة الجزئية، في ما لو نجحت طبعاً. ولما فشلت العملية، حمل العسكريون ديغول مسؤولية الفشل مؤكدين أنه لم يكن راغبا في نجاحها، وأكد ذلك في نظرهم توجهاته الرامية إلى "التخلي عن الجزائر" بالتعامل مع الحكومة المؤقتة داعيا إياها إلى المحادثات بعد أربعة أيام من لقائه بقادة الولاية الرابعة. وكان سوء التفاهم هذا بين ديغول وجيشه، حول أهمية القضية، من الأسباب الهامة في تصاعد التوتر بين الطرفين تصاعدا متفاقما حتى انفجار الأزمة بينهما في انقلاب الجنرالات أثناء شهر أفريل من السنة التالية.

أثرت قضية سي صالح كذلك في الرؤية الديغولية لحل القضية الجزائرية. فقد ساهمت بدون شك في تكوين اقتناعه المتنامي آنذاك أن الحل النهائي لابد أن يمر من طريق التفاوض مع

الجبهة. في الفترة السابقة، حاول ديغول الحصول على وقف القتال في الداخل بواسطة النداءات المتكررة "لسلم الشجعان" ابتداء من أكتوبر 1958، وتقرير المصير في سبتمبر 1959. لم يتحقق له ذلك فكان عليه أن ينتظر سنة 1960 لكي يحصد النتيجة الأولى والمتأخرة لسياسة "سلم الشجعان" وتقرير المصير في شكل مبادرة سي صالح ورفاقه، فرحب الجنرال بها، غير أننا عندما ننظر إلى الكيفية التي اتخذها في التعامل معها لا نجد ما يجيز القول إنه علق عليها آمالا كبيرة مثل شال ونوابه. صحيح أنها كانت منسجمة مع موقفه آنذاك، إلا أنه كان واعيا بحجمها الحقيقي : عملية محدودة في قضية أوسع منها بكثير؛ فقيادة الولاية الرابعة لم يكونوا قوات الولاية كلها، والولاية الرابعة لم تكن كل ولايات الداخل، والولايات كلها ليست كل القضية الجزائرية، فهناك الشعب، وجيش الحدود... الخ. في هذا المنظور، لا نظن أن فشل القضية قد فاجأه كثيرا، لكنه في المقابل، لا بد أنه عزز في ذهنه صواب التفكير المتجه نحو الاقتناع بحتمية التفاوض الشامل مع الحكومة المؤقتة، قناعة تبلورت تدريجا وتم إعلانها بعد شهور من ذلك، في ديسمبر من السنة نفسها.

في الجانب الجزائري، كانت هذه القضية دليلا على أن جيش التحرير في الداخل مازال ورقة أساسية في معادلة الحرب بوجه عام. فالاهتمام الذي أولته إياه السلطات الفرنسية المدنية والعسكرية

أسقط مقولات "الحرب المنتهية" و"الانتصار العسكري المحقق". وفي هذا الصدد، لابد أن نسجل التناقض الصارخ بين الأهمية التي خصصت لوقف القتال في الولاية الرابعة والأرقام السخيفة التي قدمتها المخابرات الفرنسية عن عدد المقاتلين من جنود جيش التحرير في ذلك الوقت بالولاية. على قول العقيد جاكواك Jacquin، بقي للولاية الرابعة في ربيع 1960 حوالي 250 مقاتلا مسلحا. أكد الجنرال شال هذا الرقم، لكن كلا منهما علق آمالا كبيرة على استسلام هذا العدد القليل من الجنود، وقبل ديفول أن يتحدث مع قادتهم. في الواقع، إذا كان رقم 10000 مقاتل، الذي تحدث عنه سي صالح²¹ ورفاقه مع تريكو وماطون، مبالغا فيه بدون شك، فإن الولاية الرابعة لم يكن لها أقل من 5000 مقاتل²²، وكانت تملك بنية تحتية تنظيمية من أحسن ما ملكته أخواتها من ولايات الداخل في ذلك الوقت.

في السياق نفسه، نعتقد أن لهذه القضية دلالة سياسية كبيرة في ما يتعلق بديفول : إنها كشفت وأكدت الأهمية القصوى التي أولاها منذ عودته لوقف القتال لكي يتمكن من فرض الحل السياسي الأفضل بالنسبة إليه. فهو منذ 1958 ما فتئ يعمل على تحييد جيش التحرير نهائيا، بكل ما أوتي من وسائل وطرق : بمخطط شال، بالحرب النفسية وحث الجنود "الشجعان" على رفع

الراية البيضاء ؛ ثم كان في ربيع 1960 ، بالسير شخصيا في قضية سي صالح. ذلك أنه لكي يقبل ديغول، نظير رجال الدولة من أقوى ذلك الزمن، استقبال شبان من ضباط الولاية الرابعة، لا بد أنه كان يعلق أهمية فائقة على الهدف الذي من أجله تم الاستقبال. من ناحية العلاقة بين الحكومة المؤقتة وديغول، تمثلت الآثار التي خلفتها القضية في مضاعفة الحذر والارتياح من الحكومة المؤقتة تجاه مقاصد ديغول، وزيادة الشك في نواياه الحقيقية. وكانت الحكومة المؤقتة قد استمدت مبررات ارتياحها هذا من لقاء مولان (25-29 جوان) الذي كان الهدف الرئيسي منه مطابقا لما كتبه /المجاهد بتلك المناسبة : " يتبين أن المراد... هو الحصول على استسلامنا... في الواقع، حسب الممثلين الفرنسيين، "النهاية المشرفة للمعارك" تقتصر في تعبير الجنرال ديغول على "مآل الأسلحة ومصير المقاتلين". فالتفاوض حول "النهاية المشرفة للمعارك" معناه إذاً تحديد شروط الاستسلام"²³. وحين سمعت الحكومة المؤقتة، عقب لقاء مولان مباشرة، بأن ديغول استقبل يوم 10 جوان سي صالح ورفاقه، مستخدما العبارات نفسها التي وردت في ندائه إلى الحكومة المؤقتة يوم 14 جوان، تأكد تحليلها وتعزز اقتناعها أن ديغول لا يزال يراوغ للحصول على وقف القتال من غير مقابل سياسي ويناور. والحق أن ديغول لم يكن في ذلك الوقت مستعدا للتفاوض الشامل من أجل الاستقلال. فقد كانت هذه الفكرة

آنذاك موجودة في شكل احتمال وارد للمستقبل، لكن الوقت لم يكن، في تقديره، قد حان لذلك، لأنه لم يكن قد فقد كل الأمل في التوصل إلى وقف القتال وتحقيق "جزائر جزائرية" بواسطة "تقرير مصير" يكون هو قد حدد ضوابطه وتفاصيله بعد وقف القتال.

يمكن إذا إيجاز النتائج الملموسة لهذه القضية في إعدام القادة الثلاثة الفاعلين الأولين فيها وهم لخضر وحليم وعبد اللطيف، وإلحاق أضرار معنوية كبيرة بقائدين آخرين ؛ أحدهما، سي محمد، تمكن إلى حد كبير من تبييض صورته المملوكة في لقاء الإليزي، باستئناف القتال والقيادة في ولايته، أما الآخر، سي صالح، فقد مات برصاص الجيش الفرنسي أيضا، لكنه مات حزينا متألما منكسرا من جراء "الهفوة" التي وصمته "بالخيانة"، وهو من مفجري أول نوفمبر، وأفقدته قيادة ولايته وحطت منزلته بين رفاقه وجنوده. أما الخسارة السياسية في هذه القضية فكانت من نصيب ديغول نفسه. فهو من ناحية، لم يحصل على وقف القتال، وحرمه ذلك من تحييد الحكومة المؤقتة، أو على الأقل إضعاف موقعها، وأثارت مناورته، عندها، المزيد من الارتياب في أقواله ومبادراته ؛ وهو من ناحية أخرى، حصد مزيدا من العداء

والمعارضة في صفوف جيشه الذي اقتنع بعض قادته بـ "خيانة" رئيسهم فأصدروا "فتوى" نهائية بجواز خلعهِ وإسقاط نظامه.

والحقيقة أن الجانب الفرنسي وضع قضية قادة الولاية الرابعة ولقاء مولان بكاملهما في إطار سلم الشجعان، أي أنه كان يسعى إلى حمل الجانب الجزائري على القبول بوقف القتال في إطار الشروط التي حددها ديغول عندما قدم "عرض سلم الشجعان" في 23 أكتوبر 1958، والتي تتلخص في قيام المقاتلين بوضع الأسلحة والعودة إلى ديارهم أو الانضمام إلى الجيش الفرنسي، بانتظار تقرير المصير الذي سيحدد مواعده الرئيس الفرنسي في الوقت الذي يراه مناسباً. وقد تجلّى هذا الموقف في معاملته للوفد الجزائري بمدينة مولان من بداية اللقاء إلى نهايته، فلم ينظر إلى المندوبين الجزائريين على أنهما ممثلين لحركة ينبغي الحديث معها عن المستقبل السياسي الجزائري بشتى جوانبه، وإنما كان المطلوب منهما الإصغاء إلى اشتراطات المندوبين الفرنسيين وإعطاء الموافقة عليها باسم الحركة والمقاتلين الذين يمثلونهم.

وأخفقت هذه المناورات الديغولية على طول الخط، فلا هو نجح في إيقاف القتال مع الولايات ولا حصل اتفاق بينه وبين الحكومة المؤقتة التي رفضت شروطه وراحت بعد أن اكتشفت اتصالاته مع الولاية الرابعة تشهر بدسائسه ومراوغاته وتضاعف ارتيابها في سياسته. فمحادثات مولان فشلت إذاً من هذه الناحية. لكنها ربما

حققت هدفا آخر أسنده إليها ديغول، وهو جس نبض الجبهة من جهة، والشروع في تحضير الرأي العام الفرنسي وتعييده على فكرة المفاوضات التي قد تحتم الظروف اللجوء إليها في وقت لاحق من جهة ثانية.

خاتمة

في نهاية الأمر، نجد هنا شيئا من المفارقات غير النادرة في الحروب والثورات. فهذه القضية المأساوية من جوانب عدة، عادت بالنفع على تطور الثورة الجزائرية باتجاه الحل النهائي من ناحية كونها ساهمت في إقناع ديغول بضرورة التفاوض الشامل، وأضعفت موقعه بتعميق الأزمة بينه وبين جيشه، ودفعت قيادة الجبهة إلى مزيد من الحذر والاحتياط في التعامل معه، بعد أن اكتشفت دسائسه الرامية إلى سحب البساط من تحت أقدامها باستقبال سي صالح ورفاقه، واطلعت على تفاصيل المعاملة التي خصصت لمندوبيها في مولان، وأدركت أن اللقاء الذي تم في هذه المدينة لم يكن القصد منه التفاوض معها لحل القضية.

الهوامش

- 1- من الكتاب الذين تناولوا هذه القضية بتوسع نذكر على سبيل المثال :
- بورقعة لخضر، *مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة*، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص 39 وما بعدها.
- M. Teguia, *L'Algérie en guerre, 1954 –1962*, OPU, Alger, 1981, pp. 379-393.
- R. Buron, *Carnets politiques de la guerre d'Algérie*, Plon, Paris, 1965, pp. 166 – 177.
- Y. Courrière, *Les feux du désespoir*, Fayard, Paris, 1971, pp. 86 – 103.
- 2- حسب الرائد لخضر بورقعة، انعقد ذلك الاجتماع يوم 14 جانفي 1960 في الروابح قرب شمال بوغار. أنظر : *مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة*، دار الحكمة، الجزائر، 1999، ص 39.
- 3- لأسباب أمنية بديهيّة، كانت القاعدة ألا يبقى أعضاء إدارة الولاية كلهم في منطقة واحدة تجنباً لاستشهاد محتمل قد يكون من نصيبهم جميعاً في عملية واحدة .
- 4- ينبغي إذاً عدم الخلط بين الملازم الأول لخضر بورقعة المعارض للمشروع، والرائد لخضر، واسمه الحقيقي لخضر بوشامة، المهندس الأول للمشروع وأحد الثلاثة - مع سي صالح وسي محمد- الحاضرين في لقاء 10 جوان بالإليزي.
- 5- في مقولات لخضر عدد من مواضيع "العمل البسيكولوجي" في تلك الفترة عن "مقاتلي الداخل الشجعان الذين تخلى عنهم ثوار البالاص في تونس والقاهرة".
- 6- أنظر رواية مختلفة قليلاً عن هذه النقطة للرائد بورقعة في : *مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة...* ص 48-49.
- 7 -عن تفاصيل هذا اللقاء واللقاءات التي تلتها، يراجع :
Y. Courrière, *les feux du désespoir*, p. 91 et sui.
- 8 - كما ذكره G. Meynier في :
Histoire intérieure du FLN, 1954 – 1962, Casbah Editions, 2003, p. 427.

- 9 - كما ذكره لخضر بورقعة في : *مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة*، ص 53.
- 10 - Claude Paillat, *La Liquidation, 1954-1962*, Robert Laffont, Paris, 1972, p. 575.
- 11 - Claude Paillat, *Dossier secret de l'Algérie*, Paris, Presses de la Cité, p. 435.
- 12 - Maurice Challe, *Notre révolte*, Presses de la Cité, Paris, 1968, p. 167.
- 13 - سي صالح وسي محمد ولخضر.
- 14 - أنظر ملخص كلمة ديغول خلال هذا اللقاء في : G. Meynier, *المرجع المذكور*، ص 428.
- 15 - أنظر مثلاً رواية محمد تقيّة في : *L'Algérie en guerre*، ص 390-391، ورواية كورير، في : *Les feux du désespoir*، ص 117، ورواية الرائد بورقعة في : *مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة...*، ص 50.
- 16 - قال له لخضر بورقعة إن سي طارق من الولاية الخامسة ينتظره في مقر قيادة المنطقة الثانية. ذهب سي محمد، ولكنه لم يجد أحداً في المكان المحدد، ولم يجد معه إلا بورقعة والملازم محمد بوسماحة، فتبين أنها كانت حيلة من صنع بورقعة لفصله عن قادة الولاية الآخرين.
- 17 - كما ذكره حربي في :
- Le FLN, Mirage et réalité*, p. 234.
- 18 - كان الرائد بن الشريف من الضباط الذين عادوا إلى الداخل على إثر الدورة الثالثة للمجلس الوطني في جانفي 1960. اجتاز الحاجز المكهرب من الشرق، واستغرقت الرحلة بعد الاجتياز شهراً، فلم يصل إلى الولاية الرابعة إلا في شهر أوت 1960، برفقة الملازم سي فلاح، الضابط السابق بالولاية نفسها. التحق بن الشريف بقيادة الولاية الرابعة، لكنه لم يبق حراً إلا لمدة قصيرة، إذ أُلقي عليه القبض بعد حوالي شهرين من ذلك، وحول إلى فرنسا حيث بقي سجيناً إلى غاية وقف القتال.
- 19 - واضح من هذا أن كافي يتحدث عن زمن *لجنة التنسيق والتنفيذ*. بعد إنشاء الحكومة المؤقتة، ازدادت العزلة شدة وشهد الوضع العسكري مزيداً من التدهور في الداخل.
- 20 - *مذكرات الرئيس كافي*، ص 137.
- 21 - B. Tricot, *المرجع المذكور*، ص 171. نلاحظ أن هذا الكاتب المطلع جيداً على القضية اكتفى بالقول إن "رقم 10000 جندي يفوق عدد مقاتلي الولاية الرابعة المعروف"، من دون ارتكاب "هفوة" الحديث عن 250 رجلاً.
- 22 - M. Teguia, *L'Algérie en guerre*, p. 386.

المصادر العدد 18

23- المجاهد، العدد 67، بتاريخ 16 جويلية 1960.